

ما بين الحكومة والمواطن

التساؤلات المشروعة في ظل الهروب للأمام

كان اجتماع رئيس الحكومة مع الصحافة السورية في مقر اجتماع مجلس الوزراء وعلى كراسيهم سلوكاً رمزياً سليماً، وإن جاء متأخراً كثيراً، بسبب الإهمال والتهميش السابق، وخاصة خلال الأزمة. لدور الصحافة الحرة وتجاهل أرقامها ومحاوله إسكات جزء كبير منها، وهو ما حدث مثلاً للملف الاقتصادي لجريدة (تشرين) بعد تغيير رئيس تحرير الجريدة وتعيين رئيسة تحرير جديدة صرحت علناً بأنها لا تريد الملف الاقتصادي لما اشكتى عنه النائب الاقتصادي الأول خلال الأزمة من نقد للقرارات والسلوكيات، وكذلك من خلال التعامل مع التحقيقات الاستقصائية والملفات الساخنة بلا مبالاة، من مبدأ (دهم يقولون ما يريدون ونحن نعمل ما نريد) ولكن عقد هذا الاجتماع، إن كانشارة البدء بإعادة الروح إلى جسد الإعلام بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص، ليشكل سلطة محفة متابعة فاضحة من أجل تقويم السلوك وإخافة الفاسدين والمتاجرين بلقمة عيش المواطن، الذين لا يهمهم إن غمست الدماء، فهذا هو السلوك الصحيح لمن يريد أن يعيد سورية إلى شرفاتها، ومن نقد نفسه واعترف بأخطائه وقرر إصلاحها والاعتراف بالأخطاء فبفضيلة، ولكن أن يكون هذا السلوك ذكاء لتبرير الماضي والهروب إلى المستقبل، فهذا ما لا نحتمله سورية ولا الشعب السوري الذي تحمل وصير بشكل فاق كل التصورات، صبر على كل شيء: على الدماء التي فاضت وأحاطت به، وعلى الممار الذي حطم ما دفع ثمنه، وعلى النزوح الإجباري الداخلي والخارجي الذي جعل سفار الناس يقتربون من كرامة السوري الذي لم يخطأ عن رأسه سابقاً.

الأکید أننا ننطق مع كلام رئيس الوزراء حول قساوة الأزمة على سورية، والهاموش القليلة للمناورة، وهول الخسائر من تهريب الأموال وسرقة المآمل وتدمير المدارس والمشافي، ومن تكلفة السلاح وخرق المحاصيل ومنع الزراعة في أماكن أخرى، ومن التكاليف المترتبة على العسكرية وعلل الجرحى وتوريد السلاح والحاصلات الغاشمة الظالمة التي لم تؤثر إلا على الإنسان السوري خارجاً عن إرادته، والتي فرضتها دول تدعي احترام حرية الإنسان ونشر الديمقراطية وهي من أكثر من يحارب هذا السلوك في الحكم لغيرها، وخاصة لدول منطقنا، وتحاول قطع أي بوادر منها، وهي أكثر من يعمل لمنع التنمية المستمرة المتوازنة التي تؤمن الأزمات من هذا الاجتماع لكي حقوقه، ودوماً هدفها استمرار التبعية لها وعدم الاستقلال، والأکید أن كل هذه الظروف فكيف تهديم أي دولة في العالم وتدميرها، ولولا الإنجازات البنيوية التي استمرت ثلاثة عقود، ولم يستطع أعداء الوطن تقريفها، بسبب صلابة البنيان وتمسك الشعب بكماسيه قبل الأزمة، ومواجعة النهج الاقتصادي الذي فرضته مجموعة هدفها مسابرة الغرب وتهديم البنيان وإيجاد المداخل لما نحن عليه اليوم، والاعتناء على حساب الوطن والمواطن، لولا ذلك كله لما صمدت سورية وشعبها ولولا النهج الاقتصادي السابق لنهج الدردي، والتركيز آنذاك على بناء الإنسان من خلال الخدمات التي قدمتها الدولة من تعليم مجاني وعلاج ووسائل راحة قاربت العدالة، ولولا النهضة الصناعية والزراعية التي حققت الأمن الزراعي وتميزت بالصناعات الحولية وآزهرت الصناعة السورية، ولولا الكوادر التي هيبت حتى عزت أغلب بلذ العالم، لما صبرنا على الرغم من الهجوم المبرمج على هذه الإنجازات ومحاوله الإفساد وتهميش الكفاءات وإقصائها، وخصوصاً كل شيء، وقتل القطار العام وسحب كل الامتيازات بحجة رفع الدم حيناً وعقلمته أحياناً، هذه المصطلحات التي مهدت البيئة لتهميش صلابة البنيان التي وصلنا إليها. ولأسف ما لم يصل إليه أصحاب نهج اللبرلة استغل البعض الأزمة لتدمير، استغل البعض الأزمة لتدمير المعامل التي لم يستطع التخسير المبرمج قتلها، وفُتحت الأبواب للبعض لاستيراد البديل من دون منافس، أو لصناعة الأسوا وفتحت له الأسواق، واستمر مسلسل عدم اصلاح مؤسسات القطاع العام وشركاته لن إن لم تعد للحياة فلا حياة اقتصادية صحيحة ولا تحسين لمعيشة المواطن المغلوب على أمره، ولا انتصار للدماء السورية التي فاضت، ولا انتصار لسورية التي انشكت، وإمكانية العودة إلى التنمية المستمرة المتوازنة المستقلة، فكيف ذلك وكل أسن الفساد يتحين لحظة الانقضاض على كعكة إعادة البناء؟ بوجود الشركات العامة لن يستطيعوا اللعب منفردين وبالشروط التي يفرضونها، وكذلك استمرار سياسة تحرير الأسعار ولو أحياناً حرجاً، فقد كانت تصدر بعض التسعيرات التي تمنى المواطن لو أنها لم تصدر، وغُيبت التسعيرات الإداري ونُسي، لأن قوى الفساد لا تعترف به ولا تسمح لأحد بتعريبه، فاستمر القلة يتحكمون بأسعار وباستيراد المواد، وغابت المنافسة التي هي وسيلة للوصول إلى أحسن الخدمات بأقل الأسعار، وخُجعت مؤسسات التدخل عن القيام بالدور الحقيقي: التدخل باستيراد السلع والخدمات وعرضها، وقؤض دور المؤسسات الخارجية، لجري الشراء عن طريق محكزي السلع والمواد المُصنَّعة بأسعار التي يجيبونها ويفضلونها، واستمر الأدد اء المقاصر المشوب بالفساد والإفساد لمن أوكلت له مهمة حماية المستهلك ومرافقة الأسعار والنوعية والصلاحيه ومتابعها، وفرغ الهدف الذي أقيمت من أجله وزارة حماية المستهلك أول الأزمة، ليكون حال القول: ليته ما كان!

وأما موضوع الدولار فلن نتكلم عن انعكاسات الأزمة وإن كانت قاسية، ولكن نتكلم عن قائله ناقض ما قيل وما فعل وما بدر وما عمل به، فكيف نصدق ما حصل لليرة وتعلم من حيث الابدان ما أغلب الانعكاسات لا تظهر إلا بعد الأزمات، بسبب وجود الإحتياطي الذي هدفه المحافظة على سعر الصرف، والذي هو من أهم مظاهر الاستقرار والأمان وخاصة في وقت الأزمات، وما كان يقال أن حجم الإحتياطي لا يقل عن ٢٥ مليار دولار قبل الأزمة، وأول الأزمة حتى مرور عام لم يتجاوز سعر الدولار ٨٠ ليرة وكانت أقوى فترات الضغط والنزوح الخارجي، ثم ارتفع ليصل إلى ١٠٣ ليرات، ويحدث خلل جانبية عاد ليستقر خلال أيام، ثم بدأت المضاربات ووصل إلى ٣٠٠ ليرة، ثم بعد تدخل المؤسسات المختصة عاد للهبوط ووصل بفترة أيام ل ١٣٠ ليرة، وبعد ذلك أخذ حاكم المصرف قراراً برفع سعر التصدير وعادت الكركه وبمادات التهربات، وكان تصرف صفحات فيسبوكية هي السبب، ويوماً أنها المضاربات ببلدان الخليج، ويوماً من بيروت تحدد الأسعار والحاكم بالتهربات ليضع وكأن همه عدم إعادة الورق لليرة. وما لفتنا أن سعر الدولار يابز الأزمات كان سيانياً مع هوامش للعرض لا تتعدى ١٠ ٪ وخلال الأزمة يعوم ويصبح عرضة للعرض والطلب في ظل عدم توفر حواجز الدفاع المناسبة؛ ما سببه التخطيط الدواري في زيادة ثيرانية الأسعار وفي تلابع التجار وغير ذلك من الأعمال التي لم تراع بها الأزمة، كما حصل مع السكن العشوائي ومحاربتة، ليجرم الفقراء من حلم اقتناء منزل ويجرم مجاعة اللائف من فرص العمل بعد أن ملا الفاسدون جيوبهم من المعالجة بحاجة الفقراء ولم يرتشوا البلديات خزائنتهم وضرّبوا ضرائبهم رغباً ما صدر من قوانين وحتى مراسيم تفرض التسويات، وحسب نظناً أن ظروف الأزمة كانت تقتضي التساهل والعمل بجديه لحل مشكلة كهذه وتأمين حاجة المواطن إلى السكن ورفع خزينته الدولة بمبادرات اللبريات، وكان تصرف عقلائي عادل يكفي بدلاً من أن يكافأ المجرم والفاسد ويعاقب المواطن المغرر به، ولن نذكر الارتكابات التعفيضية والمصوبية، ولن نذكر ما تقوم به الجمارك من سلوكيات ابتزازية، لأن ما يهمنا هو أن نصل إلى ما يحيي بلدنا ومواطننا.

بخاضتار نقول لكم: الجوع الكافر، وما مورس جوع الأغلبية، فالأسعار تيرانية، ونصف الشعب عاطل عن العمل، ووسطي رواتب الليونة حوالي ٢٥ ألف ليرة وحاجة الأسرة المكونة من ٥ أشخاص ١٨٠ ألف ليرة سورية ليكون من الطبقة الوسطى، وحسب ظني ١٠٠ ألف لحواف الملاهي المدقع. الأغلبية غيرت أسلوب طعامها وقشفتة وأولاد الذوات في القماري والتهامي والمقامر وفي تبديل السيارات يصرفون ما يعيل آلاف الأسرا وسؤالنا: في ظل الأزمة هل يجب علينا أن نتحمل خطر من كانوا سبباً مباشراً به أم يجب أن يكون العدل هو الصواب؟ باختصار نقول: تصرفكم صحيح إن لم يكن هروباً إلى الأمام. وبخاصتار: كان الفساد سبباً مباشراً للأزمة، وسياسات التعفيضية تكمل لما سببه الفساد، فإذا لم تتبين الحكومة سياسات تعيينات اختيارية لأدوي تاريخ كفضة وتظليل، وبرنامجاً اقتصادياً واقعيّاً يراعي الخصومية السورية، وواضحا متابعيا ومراقباً، وصلحيات لا يحد منها أحد، لن يكون كل ما قلته وفندناه إلا هروباً إلى الأمام.

د. سنان علي ديب
جمعية العلوم الاقتصادية



وأكانها من الدرجة الثانية، فقد استبعد معظم وزراء التجارة في هذه البلدان من المرحلة النهائية من مفاوضات الأوروغواي عام ١٩٩٣، وتوصلوا إلى الصحفيين الذين حضروا جانباً من هذا الاجتماع لكي يخبروهم عن آخر مجريات المفاوضات... إن ثلاثين دولة ناضية من أعضاء المنظمة لا يستطيعون وضع ممثل كل منهم في مقر المنظمة في جنيف لارتفاع تكاليف الإقامة...!

(*) عضو جمعية العلوم الاقتصادية

١ - راجع: (السيطرة الصامتة) - نوريا ميترس
٢ - راجع مجلة التجارة العالمية - شباط ١٩٩٩
٣ - راجع صحيفة الغارديان ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩

مصلحة الشركات لا في مصلحة الدول، تفصل منظمة التجارة العالمي في النزاعات بشكل سري، وقد أصدرت أحكاماً ضد دول نامية وأخرى متقدمة، لكن الشعور العام لدى مندوبي الدول المشاركة وعددها حتى الآن ١٣٩ دولة، أن هذه المنظمة لا تكيل دائماً بميكال واحد.. في منتصف تسعينيات القرن الماضي، نشبت حرب الموز الكبرى عندما قرر الاتحاد الأوربي أن يمنح كوتا (حصصاً) تقل عن ١٠ ٪ لاستيراد الموز من شركة (شيكيتا) الأمريكية المتعددة الجنسية، وذلك لحماية منجتي الموز الصغار في المستعمرات الفرنسية والبريطانية في إفريقيا والبحر الكاريبي، وهي بلاد تعتمد في بقائها على تصدير الموز، لقد أفتعت شركة (شيكيتا) ممثلي التجارة الأمريكية أن هذا الإجراء يضرم مصالح الولايات المتحدة، إذ يؤدي إلى خصارة ثلاث شركات كبرى للفواكه (شيكيتا - دول - ديلمونت) ميلغاً يعادل ٥٢٠ مليون دولار سنوياً، وهكذا تقدمت الحكومة الأمريكية باحتجاج لمنظمة التجارة العالمية بالبنابة عن شركاتها...! وإتهمت الاتحاد الأوربي باحتجاج مسلك تحيّزي في استيراد الموز، وهددت بفرض ضريبة جديدة تعادل ١٠٠ ٪ على عدد من المنتجات الأوربية (من الخضور... والقمصان الاسكتلندية... والتجهيزات المنزلية الإيطالية) إذا لم تعدل النسبة المخصصة لشركة الموز الأمريكية، وفي عام ١٩٩٩ اتخذت المنظمة قراراً بتعديل الحصص المخصصة لشركة الموز الأمريكية، لكن الاتحاد الأوربي رفض تنفيذها، مما دفع الولايات المتحدة لفرض ضرائب انتقامية على وارداته من أوربا بلغت ١٩١ مليون دولار...!

لكن السؤال الذي يتبادر للذهن هنا، هل كان باستطاعة (كارل ليندبر) مالك شركة (شيكيتا) الاعتماد على حماس المسؤولين الأمريكيين في حرب الموز لولا المبالغ التي دفعها تركات طلبة فترة المفاوضات، والتي بلغت أربعة ملايين ومئتي ألف دولار للحزب الجمهوري... ومليون وأربعمئة ألف دولار للحزب الديمقراطي...؟! في عام ١٩٩٦ صوّت الاتحاد الأوربي على منع تصنيع الهرمونات الاصطناعية من لحم البقر، إذ ثبت أنها تتسبب بمرض السرطان والإملا من خصوية الذكور، لكن شركة الكيماويات الزراعية الأمريكية (موسانتو) واتحاد أصحاب قطعان البقر الأمريكي، وهم بالمناسبة من متبرعي الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة مارسا الضغط على الإدارة الأمريكية لتقديم شكوى لمنظمة التجارة العالمية، بحجة تقليص الاستيراد من أمريكا نتيجة لقرار الاتحاد الأوربي، وقد صدر قرار من لجنة تحكيم المنظمة لصالح الأمريكيين، وعندما رفض الأوربيون تنفيذ

قرار خولت منظمة التجارة الولايات المتحدة وكندا فرض عقوبات تجارية انتقامية تجاوزت ١٢٥ مليون دولار، وبشكل مفاجئ خضعت صادرات أوربية مثل صعبير الفواكه... والخرذل... وأجبان وكفوفوت لضرائب جمركية كبيرة...!

لقد أصبح واضحاً أن حكومات الشركات العملاقة تقبم سياساتها التجارية استناداً للمصلحة التي ستجلبها لصالح هذه الشركات، وبدلاً من سعي هذه الحكومات لخلق عالم أفضل لشعوبها، تسعى إلى إيجاد بيئة مثالية لعابري القارات التجارئين الذين يديرون دورهم المظهر لمساعدة حكوماتهم إذا ما آزادت تحسين الوضع المادي والاجتماعي للشعوب، وكما قال (كليف آلن) نائب الرئيس التنفيذي لشركة (نورتل نيتورك) الكندية: كوننا ولدنا هناك (في كندا) لا يعني أننا سنظل هناك، يجب ألا يشعر الكنديون بأنهم يمتلكوننا، يجب أن يظل المكان جذاباً لنا لنظل مهتمين بابقاء فيه.

ورغم أن الدول النامية تشكل ٨٠ ٪ من أعضاء منظمة التجارة العالمية، إلا أن هذه الدول تعامل

زلزال اقتصادي وسياسي من العيار الثقيل..

لماذا هبطت الأسعار.. وسعر البترول من يقرره.. ومن الخاسر والرابح؟

كلفته لا تقل عن ٥٠٥ دولاراً/ البرميل، واليوم هبط السعر عن ٣٠ دولاراً/ البرميل أي اليوم السعر قد هبط حوالي ٧٥ ٪ عن سعر حزيران (يونيو) ٢٠١٤ ما يجعل ما سيرز الإنتاج غير التقليدي المذكور أعلى من جردوى اقتصادية، كما سيوقف الإنتاج بواسطة البرامج المساعدة للإنتاج مما يسمى الطرق الثانوية والثلاثية.. الأسباب التي دعت الولايات المتحدة للهجوم إلى زلزال اقتصادي هي في الأساس سببان:

- هبوط الأسعار بهذا الشكل الزلزالي يهدف إلى (زلزلة) اقتصاد أعداء الولايات المتحدة وهو روسيا والإسلام، بل وحتى من مسؤولين حكوميين كبار في الدول الغربية، لا يعتقد بأنه حان الوقت لأن نتوقف عن التصريح بأنفسنا في سبيل إرضاء مستهلكي النفط؛ الجواب الذي لم يسمع السائل هو: لأن الأنظمة تريد الحفاظ على وزير الخارجية مهم جداً بدراسة سبيل إرضاء مستهلكي النفط؛ الجواب الذي لم يسمع السائل هو: لأن الأنظمة تريد الحفاظ على وزير الخارجية مهم جداً بدراسة سبيل إرضاء مستهلكي النفط؛

الأسباب التي دعت الولايات المتحدة للهجوم إلى زلزال اقتصادي هي في الأساس سببان:

١٠ - زلزال أسعار
١١ - زلزال أسعار

ولإنهاك الاتحاد السوفيتي الذي كان يحارب في أفغانستان. ولكن لماذا تقوم هذه الدولة أو تلك بفعل يتنافى مع مصالحها؟ سؤال أحد طلاب كلية البترول السعودية في الظهران، وزير بترول المملكة العربية السعودية أحمد زكي اليماني في يناير ١٩٨١، هذا السؤال: المواطن السعودي الذي ينظر إلى السياسة النفطية الحالية سيجد أن المملكة تنتج أكثر مما يحتاجه اقتصادها، وتبيع نفطها بأسعار أقل من المعدلات الجارية، بل أقل من الأسعار التي تباع بها دول الخليج الأخرى. ومع ذلك فإن هذه التضحية تقابل بهجمات معادية من قبل الصحافة ووسائل الإعلام، بل وحتى من مسؤولين حكوميين كبار في الدول الغربية. لا نتوقف عن التصريح بأنفسنا في سبيل إرضاء مستهلكي النفط؛ الجواب الذي لم يسمع السائل هو: لأن الأنظمة تريد الحفاظ على وزير الخارجية مهم جداً بدراسة سبيل إرضاء مستهلكي النفط؛

الأسباب التي دعت الولايات المتحدة للهجوم إلى زلزال اقتصادي هي في الأساس سببان:

الأسباب التي دعت الولايات المتحدة للهجوم إلى زلزال اقتصادي هي في الأساس سببان:

١١ - زلزال أسعار
١٢ - زلزال أسعار

فلنجدنا أولاً من الذي يقرر أسعار النفط؟ بعض الهواة أو المفرضين أو الجملة يذهبون شرقاً وغرباً في تفسيراتهم، والجواب بسيط: إنما الولايات المتحدة فقط لا غير. حتى مسدرة للنفط وأصبح إنتاجها يساوي استهلاكها فقط في تلك السنة. كانت تحافظ على فائض في مقدرة إنتاجها بحدود ٣ ملايين برميل يومياً، تزيد الإنتاج متى أرادت تخفيض السعر، وتخفيض الإنتاج عندما كانت تريد رفع السعر. فقدت هذه الميزة عندما أصبحت مستوردة للنفط من ١٩٧٠ إلى يومنا هذا، وأعطى هذا الدور المبرمج كما سبق إلى السعوديه. (تُضخَّق) الولايات المتحدة مع العربية السعودية المسيطرة على أسعار النفط. عن هذا الدور قال أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي الأسبق مفتقراً: (لتدمير دول أوبك الأخرى، يكفي أن ندفع إنتاجنا إلى أقصى طاقته، ولتدمير الدول المستملكة، يكفي أن نخفض معدلات إنتاجنا!) ولكن ياترني من يملك القرار الحقيقي لاستعمال (قوة التدمير) الجواب واضح كما جاء في دراسة مادة الحالة ٩٦-٣٨٢-٩٦

الرابح والخاسر

الرابح الأكبر هي الولايات المتحدة، والخاسر الأكبر هي الدول المنتجة للنفط خصوصا العربيه في الخليج. ودع الأرقام تتكلم: تمثل إحصادات النفط ٩٠ ٪ من صادرات السعودية و ٨٠ ٪ من دخل ميزانيتها، وهي الأكثر تأثراً من الدول الأخرى. اعتماد نيجيريا من دخلها على النفط ٧٥ ٪، روسيا ٥٠ ٪، إيران ٤٧ ٪، فنزويلا ٤٠ ٪. هبوط السعر من ١٠ إلى ٣٠ دولاراً يعني هبوط ٩٠ دولاراً/ البرميل. تستورد الولايات المتحدة حوالي ٧ ملايين برميل يومياً، أي توفر ٦٣٠ مليون دولار/ اليوم أو حوالي ٢٣٠ مليار دولار بالسنه. أضف إلى ذلك تخفيض الاقتصاد الأمريكي بفرق السعر للإنتاج المحلي حوالي ٣٦٠ مليار دولار/ السنه. وهذا التوفير يذهب إلى جيب الشعب الأمريكي، فقد هبطت أسعار البنزين والوقود والكهرباء في الوقت نفسه الذي ارتفعت هذه الأسعار في الدول النفطية المنتجة؛ لو كان إنتاج دول مجلس التعاون ١٧ مليون برميل/ اليوم، فالخسارة اليومية هي حوالي ١٠٥٣ مليار يومياً!

١٣ - زلزال أسعار
١٤ - زلزال أسعار